

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



2026/3/8

حرب جديدة في الخليج: من صدمة السوق إلى الإجهاد الهيكلي هل ستترنح اقتصادات الخليج والعراق؟

د.سلام جبار

● **تقدير موقف**



حرب جديدة في الخليج: من صدمة السوق إلى الإجهاد الهيكلي – هل ستترنح اقتصادات الخليج والعراق؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث
/ الدراسات الاقتصادية، الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، الاقتصاد والتنمية

د.سلام جبار / باحث في الشأن الاقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

الملخص

سيتوقف الضرر الاقتصادي من الحرب على عوامل عدة؛ أمد الحرب، واتساع الأهداف والأطراف. وإن استمرار الحرب لمدة شهر أو أكثر سيقود إلى تحويل التقلبات الاقتصادية الحاصلة إلى أضرار هيكلية في أغلب دول العالم بدرجات متفاوتة، وسيكون اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي والعراق من بين أكثر المتضررين من الحرب. وسيترتب عليها عواقب استراتيجية، من بينها تراجع الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج، وخصوصاً الإمارات، وتراجع الاستثمار في أنظمة الذكاء الاصطناعي الذي أثر على أسهم شركات الذكاء الاصطناعي خلال الأيام الماضية. كما يُتوقع أن ينسحب الضرر على سعر الاستهلاك للفرد الأمريكي وارتفاع التضخم، مما يزيد حالة السخط الداخلي في الولايات المتحدة ضد إدارة ترامب.

ستلجأ بعض الدول إلى الإصلاحات الاقتصادية القسرية، ومن بينها العراق، من أجل المناورة على انخفاض عائدات الطاقة من جنوب العراق. ويُتوقع أن يقوم المستثمرون الكبار بالبحث عن ملاذات آمنة خارج منطقة الخليج، مما يعزز فرضية تراجع القدرة على التنويع الاقتصادي وخفض الاعتماد على النفط.

وبعيداً عن النفط، سيكمن الضرر الأكبر في انعدام الثقة؛ لأن طرق التجارة لا تزال عرضة للخطر وتكاليف التأمين مرتفعة، ويتم تغيير مسارات الشحن، وتؤجل الشركات خطط التوسع، يقابلها ارتفاع نفقات الدفاع. هذه التحولات تغيّر التوقعات الاقتصادية بطرق قد تستمر آثارها لفترة طويلة بعد انتهاء الحرب.

إن ثلاثين يوماً من الحرب ستكون كفيلة بإعادة تشكيل التوقعات الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة وربما إلى ما هو أبعد من ذلك.

بالنسبة إلى إسرائيل، فإنها ستعاني من عجز مزمن، ومن بين التداعيات الاقتصادية الهجرة من إسرائيل والنزوح، وسيؤثر ذلك على قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. كما يُتوقع أن يتراجع نشاط الشركات الإسرائيلية بفعل الخدمة الملزمة للأفراد في الحرب، لذلك يُتوقع أن تتراجع الأصول في اقتصادها وتردد الشركات الأجنبية في العمل داخل إسرائيل، وارتفاع تكاليف التأمين والتشغيل للشركات، والتعرض أكثر لتقلبات أسواق العملات والسندات، وضعف الشعور بالاستقرار. وهذا سيجعل الاقتصاد يميل بصورة أكبر إلى العودة في الاعتماد على التبرعات والهبات من دول العالم.

توطئة

انتقلت الحرب المفتوحة في الخليج لتمتد إلى ما هو أبعد من ضفتيه، في منطقة تمثل عصباً حساساً للاقتصاد العالمي. وتتصاعد الاحتمالات والسيناريوهات تبعاً لعوامل متعددة، من بينها طول أمد الحرب ورقعتها، ودخول الحرب في فصول جديدة، من بينها إغلاق مضيق هرمز، وتطور الحرب إلى أشكال متعددة. بل إن السيناريوهات الاقتصادية ستعتمد أيضاً على نتائج الحرب، مع الأخذ بنظر الاعتبار حصول صدمة عميقة في تلك الحرب. على أية حال، فإن التحليلات الواردة اتبعت نمط التحليل الساكن (Static Analysis) وفقاً للمتابعات اليومية والتطورات المرتبطة بها.

أولاً: سيناريوهات الحرب

يرتبط السيناريو الأول بأمد الحرب، والتي قد لا تتجاوز 10-7 أيام، تدخل معها مرحلة لا يقين في المُدرك الاقتصادي. ووفقاً إلى هذا الاعتبار قد يعلن رئيس الإدارة الأمريكية انتهاء الأهداف التي بدأت من أجلها الحرب، حينها ستتوقف تلك الحرب. وفي ظل عدم اليقين الداخلي الإيراني، فإن الظروف التي شهدناها في الأسبوع الأول من الحرب كانت ماثلة، من بينها ارتفاع أسعار الطاقة، فتأمين مرور 20 مليون برميل من مضيق هرمز يومياً وأكثر من 100 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنوياً، يدفع إلى مخاوف لدى المستهلكين في احتمالية البحث عن أسواق جديدة، نظراً إلى ارتفاع رسوم التأمين على ناقلات النفط. إضافة إلى أن الجمهورية الإسلامية نفسها أعلنت أنها أغلقت المضيق، وقد ترتب عليه ارتفاع جنوني في أسعار النفط إلى 82 دولاراً في 2 آذار/مارس 2026، أي بعد 3 أيام من الحرب، وقبل الحرب كان السعر يتراوح بين 64-65 دولاراً. وهنا يتكرر نفس سيناريو حرب الـ 12 يوماً التي جرت في حزيران/يونيو 2026. وهنا سنكون أمام ارتفاع أولي في أسعار النفط يتلاشى مع انحسار المخاوف من اضطرابات مضيق هرمز، إضافة إلى أن الحرب ستكون مؤقتة دون أي تداعيات اقتصادية كلية طويلة الأمد.

أما السيناريو الثاني، والمبني على تصريح ترامب الذي أشار إلى أن الحرب قد تستمر لمدة أربعة أو خمسة أسابيع، فإن رد الجمهورية الإسلامية، الذي طال 10 دول حتى الآن، لا يشير إلى أي خفض وشيك للتصدير. وفي هذا السيناريو الأكثر خطورة،

تستمر الضربات متجاوزة الأهداف العسكرية الثابتة لتشمل البنية التحتية والأصول المتحركة، مما يخفض وتيرة العمليات لكنه يطيل أمد الحرب إلى أجل غير مسمى. وإذا استمر هذا الوضع، فسيؤثر بشكل غير متناسب على كبار المستوردين مثل الصين والهند واليابان والاتحاد الأوروبي، كما سيهدد مصدري الطاقة في الخليج، ومن بينهم العراق الذي تعتمد تدفقات صادراته على مضيق هرمز.

بدأت الجمهورية الإسلامية في الآونة الأخيرة تبحث عن استهداف الأصول الاقتصادية، وبالنتيجة فإن الضربات الإيرانية نفسها بدأت تتغير منذ اليوم الثالث للحرب، إذ بدأت تتجه أكثر نحو ضرب المصالح الاقتصادية في الخليج، والمضايقات الموجهة إلى ناقلات النفط، واستهداف القطاع الخدمي في الإمارات (السياحة والفندقة)، والنفط في السعودية. وتعكس هذه المدلولات اتجاه الحرب نحو منحى آخر، وقد تتطور التبعات الاقتصادية إذا شاركت اليمن - الحوثيون - في الحرب باستهداف الملاحة في البحر الأحمر ومحاولات تعطيل مضيق هرمز. في هذا السيناريو سترتفع أسعار النفط حتى 100 دولار وما فوق، وسينعكس ذلك على سوق الأسهم والأصول، بمعنى حدوث تصحيح في سوق الأسهم، والتوجه نحو شراء السندات، واضطراب طويل الأمد في سلاسل التوريد لكل من الصين وأوروبا، ينعكس على الطلب العالمي على الطاقة. وحينها يتجه الاقتصاد العالمي إلى مزيد من الحمائية وتراجع معدلات النمو العالمية، مع طلب أعلى على المعادن الثمينة كالذهب.

انخفاض قيمة العملات الوطنية: إن التراجع الاقتصادي قد يُترجم إلى انخفاض قيم العملات الوطنية، وحينها قد يرتفع الطلب على الدولار كعملة عالمية ذات قدرة عالية على التسوية. وسيكون هذا الارتفاع مدفوعاً أيضاً بالضربات التي تحققها الآلة العسكرية الأمريكية في الخليج، والتي تجعل الثقة ترتفع بالدولار الأمريكي مدفوعةً بالقوة العسكرية.

ارتفاع تكاليف الشحن: في الحقيقة بدأت تتكشف نتائج الحرب، فشركات التأمين تلغي تغطيتها لسفن الشحن، وأقساط الشحن ترتفع بشكل حاد، والسفن تغير مساراتها أو توقف عبورها. ولا تقتصر الآثار الجانبية على قطاع الطاقة فحسب، بل إن إغلاق المجال الجوي الخليجي يعطل ممرات الطيران بين أوروبا وآسيا ويرفع من تكاليف الشحن والنقل. ويُتوقع أن تضرب الخدمات اللوجستية، ويهبط مقدار التفاؤل لدى المستثمرين، كما يُتوقع أن يتراجع حجم التجارة العالمية، في الوقت الذي لا يزال فيه الاقتصاد العالمي يستوعب تداعيات الصدمة الكمركية على التضخم والنمو التي فرضها الرئيس ترامب.

ثانياً: حالة لا يقين في قطاع النفط والغاز المسال

تمتد حالة عدم اليقين إلى استيرادات الغاز المسال، إذ بدأت أسواق الغاز الطبيعي المسال تسجل انخفاضاً في الإمداد من دولة قطر. فقد يرتفع سعر الغاز في أسواق الاتحاد الأوروبي، وينعكس ذلك على أسعار الوقود، ومنها أسعار الاستهلاك الأوروبية، وأسعار الكهرباء. وسيترتب على ذلك أن البنوك المركزية الأوروبية ستعرض إلى حالة تقييد في الاستجابة بسهولة للسياسات النقدية في حال ارتفاع أسعار الطاقة.

إن ما يصل إلى 125 مليار متر مكعب من تدفقات الغاز الطبيعي المسال معرضة للخطر، أي ما يعادل 3% من الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي و22% من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية. في حقيقة الأمر، فإن من الدروس المستفادة من الحرب الروسية-الأوكرانية هو ارتفاع مخزونات النفط عما كانت عليه قبل تلك الحرب في آذار/مارس 2022، حيث وصلت إلى 200 مليون برميل لدى دول التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وهذا يساعد في الحد من الاحتمالات التشاؤمية حيال أسعار النفط. إلا أن الحرب الطويلة الأمد، كما أشرنا، قد تدفع إلى ارتفاع يفوق 100 دولار للبرميل.

من المنظور الواقعي، ومن خلال احتمالية نظرية الألعاب، فإن إيران تعمل على إطالة أمد الحرب من خلال تجنب الهجمات الصاروخية المكثفة على غرار حرب الـ 12 يوماً في حزيران/يونيو العام الماضي، مما يكسب الوقت، ويمنع التصعيد المباشر، ويزيد من تكاليف الحرب، ويشكل ضغطاً سياسياً داخلياً وإقليمياً ودولياً على كل من الولايات المتحدة وإسرائيل.

ومن وجهة النظر الاقتصادية، فإن هذه الممارسات ستدفع نحو إطالة الحرب، بمعنى أنها تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط وأسعار الطاقة بشكل عام، وما يترتب على ذلك من ضغوط تضخمية. كما أن إطالة أمد الحرب قد تضع دول مجلس التعاون الخليجي أمام مفترق طرق، إما المشاركة في الحرب، أو المطالبة بوقف الحرب والنأي بنفسها (وهو احتمال ضعيف).

وفي الحالة الأولى، أي سيناريو المشاركة في الحرب، فقد يؤدي ذلك إلى استهداف شامل للبنى التحتية النفطية، يتبعه صدمة في القدرة على الإمداد، مما يضع هذه البلدان أمام انكشاف نقاط ضعفها المزمنة.

يبدو أن إعلان أوبك+ عن زيادة طفيفة في الإنتاج بمقدار 206 آلاف برميل يومياً بدءاً من نيسان/أبريل، إلى جانب عدم إشارة الولايات المتحدة إلى أي خطط لسحب النفط من احتياطيها الاستراتيجي، يوحي بوجود ثقة في أن الاضطرابات ستكون مؤقتة. ويدعم هذا السيناريو عملياً أن إمدادات إيران لا تمثل سوى أقل من 3% من الإمدادات العالمية، وأن الولايات المتحدة مكتفية إلى حد كبير في مجال الطاقة، حيث لم تستورد سوى 17% من استهلاكها للطاقة في عام 2024، وهو أدنى مستوي لها منذ أربعة عقود.

مع ذلك، فإن التأثيرات غير المباشرة تبقى مهمة، إذ تؤثر الارتفاعات الطفيفة في أسعار النفط على أسعار التكرير، بمعنى أن أسعار النفط تؤثر بشكل أكبر على أسعار البنزين عالمياً. وقد يؤدي التوجه السعري نحو 100 دولار للبرميل إلى رفع مؤشر أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة من 2.4% إلى ما يزيد عن 4%، مما يحد من قدرة مجلس الاحتياطي الفيدرالي على خفض أسعار الفائدة ويؤثر سلباً على ثقة المستهلك. حتى لو ظل العرض الفعلي من النفط تحت السيطرة، فقد تشهد توقعات التضخم والأوضاع المالية ضغوطاً كبيرة. لذلك يبدو أن إدارة ترامب تراهن على أن الارتفاع في أسعار النفط سيكون محدوداً ولأمد قصير، ولن يعمل على عرقلة زخم النمو (Growth Momentum).

من الناحية الواقعية، تواجه الأسواق حالة من عدم اليقين المتزايد في أعقاب الضربات الأمريكية والإسرائيلية. وبينما لا تزال مؤسسات الدولة والأمن في إيران سليمة، ولا تزال إلى يوم كتابة هذه الورقة تقاتل وفق تكتيكات عسكرية راسخة، فإن غياب مسار دبلوماسي واضح يزيد من خطر استمرار الصراع وتفاقم الضغط على نقل الطاقة وتكاليف الشحن والتأمين على النقل، مما يبقي على أهمية أسعار النفط من الناحية الجيوسياسية. كما أن احتمال إغلاق مضيق هرمز يدفع أوبك+ إلى النظر في خيارات إمداد بديلة، مما يزيد من قلق الأسواق.

وعلى الرغم من هذه المخاطر، يظل الاقتصاد العالمي متماسكاً؛ فالنمو في الأرباح، واستقرار التوظيف، والظروف المالية الداعمة، والاستثمار القوي في الذكاء الاصطناعي والكهرباء والبنية التحتية، كلها عوامل تدعم الزخم المستمر لضخ الأموال في الدورة الاقتصادية عالمياً. كما لا يزال نطاق زيادة الأسهم يشمل قطاعات أخرى غير شركات التكنولوجيا العملاقة، ولا تزال السياسات المالية والنقدية مستقرة عالمياً، بالرغم من الحرب قرب خطوط الإمداد العالمية (Value Chain) ومكامن الطاقة العالمية.

ثالثاً: سوق أسهم أنظمة الدفاع

وفي واقع الأمر، فإن هناك ما يدعو إلى عدم التفاؤل في القدرة على إيقاف الحرب، فسوق أسهم أنظمة الدفاع بدأ بالارتفاع بفعل الحرب، ما يجعل التوجه المالي يحذو نحو شراء الأسهم مدفوعاً بنشاط المستثمرين في هذا السوق. على سبيل المثال،

ارتفعت أسهم شركة RTX Corp إلى 13 %، وشركة Axon En-terprise Inc. إلى 33 %، وغيرها من الشركات المصنعة لأنظمة الدفاع والحماية. ولكن في المحصلة، فإن هذا السوق لا يشكل حيزاً مرغوباً على المدى الطويل، نظراً لمحدودية المنافع مقارنة بسوق الأسهم خارج النطاق الأمني والدفاعي. إذ لا يُعتبر في الغالب وجهة مرغوبة للأمد البعيد بسبب صعوبة التنبؤ، كما أن الحروب غالباً ما تتوقف بقرارات مفاجئة.

رابعاً: تأثيرات الحرب على إسرائيل

إسرائيل بالأصل تعاني من ضغوط تكاليف الحرب والهجرة وفقدان العمالة وتراجع الاستثمار، والتكلفة المتراكمة للحرب المطولة قد تعجل بهروب رؤوس الأموال، يقابله المزيد من التوسع المالي، مما يحد على المدى البعيد من قدرات النمو. وقد يخضع الاقتصاد الإسرائيلي لهندسة مسارات اقتصادية جديدة على المدى الطويل، تجعله أكثر ارتكازاً على المنح والتبرعات من العالم الغربي، بدلاً من جهود التنويع والطفرة التكنولوجية التي حققتها إسرائيل في أنظمة الذكاء الاصطناعي، والتي ستتأثر أيضاً تبعاً للشروحات التي سترد فيما بعد.

في الواقع، تكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر جراء العمليات العسكرية المستمرة، لا سيما في أعقاب الحرب على غزة، إذ فرضت حرب غزة تكاليف مالية باهظة. فقد ارتفع الإنفاق الدفاعي بشكل كبير، وتُقدر النفقات المباشرة وغير المباشرة بعشرات المليارات من الدولارات. وتشمل هذه النفقات تمديد فترة استدعاء الجنود الاحتياط، وتجديد المعدات العسكرية،

ودفع تعويضات للمجتمعات المتضررة، وإصلاح الأضرار في البنية التحتية، وتوسيع نفقات برامج الأمن والدفاع على جهات متعددة.

إسرائيل حالياً تعاني من عجز مزمن، ومع اتساع العجز يزداد اقتراض الحكومة، وقد يتبع ذلك ارتفاع في تكاليف الاقتراض. ومن بين التداعيات الاقتصادية الهجرة من إسرائيل والنزوح، ويُشار إلى أن عدد كبير من الإسرائيليين من الكفاءات العلمية والمالية غادروا البلاد، ويشمل ذلك العاملين في قطاعات التكنولوجيا والأوساط الأكاديمية والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. هذا قد يؤثر على فقدان العمالة الماهرة والقدرة على الابتكار، حتى أن المغادرات المؤقتة قد تعطل الشركات والمؤسسات البحثية.

إن جزءاً كبيراً من الاقتصاد الإسرائيلي يعمل من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة، وقد بدأت هذه الشركات تعاني من التراجع نتيجة خدمة الأفراد في القوات الإسرائيلية، ما أدى إلى انخفاض النشاط الاقتصادي الكلي في البلاد. إن استمرار ارتفاع الحرب من قبل إسرائيل سيؤدي إلى ارتفاع المخاطر على الأصول، وتردد الشركات الأجنبية في العمل داخل إسرائيل وارتفاع تكاليف التأمين والتشغيل للشركات، والتعرض أكثر على تقلبات أسواق العملات والسندات، وضعف الشعور بالاستقرار.

خامساً: تأثيرات الحرب على الاقتصاد الأمريكي

أصبحت الولايات المتحدة أقل اعتماداً على النفط المستورد في السنوات الأخيرة، إلا أن إدارة ترامب حريصة على خفض أسعار النفط حتى لا تؤثر على أسعار المستهلك الأمريكي، والحفاظ على مستوي من القبول قبيل انتخابات التجديد النصفية.

من الناحية الواقعية، لن يتجاوز متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة المستوى المستهدف، وهذا لن يدفع البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى تعديل مستوى أسعار الفائدة، التي ربما لن تتأثر بالاضطرابات في الشرق الأوسط والخليج.

لكن من المهم الإشارة إلى أن هناك احتمالات كبيرة لارتفاع أسعار البنزين وأسعار المستهلك، وبالنتيجة التضخم. وفي حال تسارع التضخم، قد يتأخر خفض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية. كما قد يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى تفاقم الاستياء الشعبي ضد إدارة ترامب، علماً أن الاستياء متصاعد بالفعل بسبب السياسات الكمركية والحروب التجارية التي شنّها الرئيس.

وقد أظهر سوق العمل الأمريكي مؤشرات على التباطؤ، بينما لا تزال التوقعات بشأن الرسوم الكمركية والسياسة المالية غير واضحة، مما يزيد من تعقيد الصورة الاقتصادية التي اتسمت بالمرونة، لكنها أظهرت بوادر تباطؤ مع اقتراب نهاية عام 2025. لذلك، يحذر الخبراء الأمريكيون من مخاطر الركود التضخمي، حيث يترافق ارتفاع الأسعار مع تباطؤ النمو. وبحسب التقديرات، فإن زيادة قدرها 10 دولارات في سعر برميل النفط تؤدي إلى ارتفاع التضخم بنسبة 0.2 % وانخفاض النمو الاقتصادي بنسبة 0.1 %.

سادساً: تأثيرات الحرب على دول مجلس التعاون الخليجي

بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ودول الشرق الأوسط، من المحتمل أن يكون للحرب تداعيات كبيرة على اقتصاداتها، ويعتمد ذلك على أمد الحرب ودور كل دولة فيها، إلى جانب مدى تمدد الاستهداف. وستتأثر هذه البلدان بشكل أكبر من غيرها بسبب اعتماد اقتصاداتها على الطاقة، وعدم وجود أنماط اقتصادية تنموية راسخة نتيجة لخطط التحول الاقتصادي نحو التنويع، إذ غالباً ما تعود الأموال والخطط إلى نقطة الصفر بسرعة كبيرة.

ومن بين الأسباب، أن 80 % من السلة الغذائية الخليجية تمر عبر مضيق هرمز ومياه الخليج، وأي تعطل سيعزز فرضيات خلق اضطرابات داخلية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، متبوعة بارتفاع أسعار التأمين وتكاليف المخاطر. كما أن التوسع في استهداف البنى التحتية الخليجية، مثل مصافي تكرير النفط وخطوط النقل، يزيد صعوبة المحافظة على زخم التصدير على المدى البعيد والبحث عن بدائل. ويضاف إلى ذلك أنه في حال استهدفت إيران محطات تحلية المياه الواقعة في مياه الخليج، فقد تنشأ أزمة داخلية في هذه البلدان، تدفع إلى موجات نزوح وتغيرات ديموغرافية، مما قد يؤدي إلى اندلاع اضطرابات داخلية في تلك الدول.

الجانب الآخر، ذي التأثير المشترك، هو الاستثمارات في مجال الذكاء الاصطناعي، دبي عملت على أن تكون المحور الإقليمي في بناء أنظمة الذكاء الاصطناعي والاستثمار فيها، وقد رصدت

في أواخر 2025 مبلغاً قدره 148 مليار دولار لهذا القطاع، مع الاعتماد على أن يكون المفتاح الأساسي للتنويع الاقتصادي، بحيث يساهم بأكثر من 20 % من الناتج المحلي الإجمالي. الاستهداف الأخير لمركز أمازون في الإمارات سيؤثر على الاستثمار في هذا القطاع، ويرجح أن تتراجع الاهتمامات به.

وبالمقابل، انخفضت سوق أسهم الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة نتيجة الحرب، كون الإمارات ودول الخليج بصورة عامة من أكبر المستثمرين في مجال الذكاء الاصطناعي، وإدارة الرئيس ترامب لديها خطط كبيرة لتعزيز الاستثمارات في هذا المجال. الإمارات، التي حاولت جذب كبار المستثمرين العالميين، وتعد أيضاً أكبر مستثمر في الفنادق والفلل الفاخرة ومكاتب الخدمات العامة، لن تستطيع الحفاظ على الصورة التي رسمتها خلال سنوات بأنها المكان الأكثر أماناً في العالم.

على المدى المتوسط والبعيد، سيلاحظ البحث عن ملاذات آمنة بدلاً من البنوك الخليجية، وانتقال مكاتب الأعمال إلى خارج المنطقة، والبحث عن مقرات بديلة، مما سيرجع تراجع القدرة على خلق التنويع، والعودة إلى الاعتماد المفرط على مصادر الطاقة.

كما أنه وبسبب أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تشكل سوى أقل من 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإن التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة على بقية العالم ستكون طفيفة. ولا يتوقع أن يندفع العالم لحماية المنطقة من الهجمات، وغالباً ستظهر التأثيرات من خلال ارتفاع أسعار الغاز والنفط. ووفقاً للصورة الحالية، فإن اضطرابات الطاقة قد تؤثر بنسبة 0.1 % على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهي نسبة طفيفة.

سابعاً: تأثيرات الحرب على إيران

بالنسبة لإيران، فهي تواجه انكماشاً اقتصادياً في ظل العقوبات والتضخم وضغوط الإنفاق الحربي. كما عملت إيران لسنوات على تطوير مفهوم اقتصاد المقاومة، وهو مبدأ يمزج بين القوة الاقتصادية والحفاظ على مستوى معتدل من البقاء، ومقاومة التأثيرات الناتجة عن المقررات الدولية. وعليه، فإن الاقتصاد الإيراني في واقعه يمر بأزمة، ويمكن أن تندلع مظاهرات داخلية إذا أثرت الحرب مجدداً على أسعار المستهلك الإيراني. دخلت إيران الحرب في ظل عقوبات قاسية وضغوط اقتصادية شديدة، وتضخم مرتفع مستمر في السنوات الأخيرة، بينما انخفضت قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الرئيسية. سيظل النمو في إيران متذبذباً ويعتمد بشكل كبير على صادرات النفط المحدودة، وقد تزداد الأوضاع هشاشة. لكن الميزة التي تتمتع بها إيران هي قدرتها على التصدير خارج أنظمة التأمين العالمي، مما يجعل النفط الإيراني أقل كلفة من الآخرين. ومع ذلك، تبقى مسألة الموثوقية والغموض الجيوسياسي، إلى جانب الكلف العسكرية للحرب، عوامل مؤثرة في قدرة الاقتصاد الإيراني على الصمود.

ثامناً: تأثيرات الحرب على أوروبا

تمثل أوروبا المنطقة الأكثر تضرراً من التداعيات الاقتصادية، إذ تحاول منطقة اليورو الخروج من فترة ركود طويلة عقب جائحة كورونا، إلا أن هذه البوادر تتضاءل مع الدخول في حالة عدم اليقين الناتجة عن الحرب. وقد تواجه أوروبا صدمة في قطاع الطاقة، تضاف إلى الصدمات التجارية والكمركية التي فرضها

الرئيس ترامب، إذ تستورد أوروبا تقريباً كامل احتياجاتها من النفط وجزءاً كبيراً من الغاز الطبيعي المسال. وقد يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة، وربما حتى انقطاع إمداداتها، إلى إعادة سيناريو 2021-2023 الذي أعقب الأزمة الأوكرانية-الروسية، حين كانت أوروبا مضطرة لإيجاد بديل عن الغاز الروسي، وهي الآن لا تستطيع إيجاد البديل عن الغاز المورد من منطقة الخليج.

سيواجه البنك المركزي الأوروبي معضلة حقيقية، إذ لا يزال التضخم في قطاع الخدمات مرتفعاً، وأي صدمة جديدة سترفع معدل التضخم العام، في الوقت الذي تتدهور فيه توقعات النمو بسبب الرسوم الكمركية لترامب، إضافة إلى حالة عدم اليقين وارتفاع تكاليف الطاقة. نفترض أنه في حال تعطلت ثلث تدفقات النفط والغاز عبر مضيق هرمز، وارتفعت الأسعار إلى 130 دولاراً للبرميل، فإن النمو في منطقة اليورو سينخفض بمقدار 0.6%، بينما سيرتفع التضخم إلى أكثر من 0.8%.

تاسعاً: تأثيرات الحرب على الأسواق الناشئة والاقتصاد الآسيوي

ستواجه الاقتصادات الآسيوية، التي تعتمد بشكل كبير على طاقة الخليج، ارتفاعاً في تكاليف الاستيراد. كما ستكون الاقتصادات الناشئة عرضة لتقلبات أسعار النفط بسبب اعتمادها الكبير على واردات الطاقة، حيث تعاني جميع هذه الاقتصادات من عجز في تجارة النفط والغاز، مما يجعلها عرضة للخطر عند ارتفاع تكاليف الطاقة. وتعتمد معظم الاقتصادات الآسيوية على الخليج لتلبية ما يقرب من 90% من احتياجاتها النفطية، وأي اضطرابات قد تسبب نقصاً يؤدي إلى تباطؤ النشاط التجاري

والضغط على قطاع التصنيع في جميع أنحاء آسيا. كما ستتأثر الموازنات التجارية، إذ إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تفاقم اختلال الموازنات وزيادة الضغوط التضخمية.

عاشراً: تأثيرات الحرب على العراق

سيتأثر العراق حتماً بالحرب في الخليج بصور مختلفة، إلا أن مقدار التأثير فيه قد يكون مركباً نتيجة تفاعل عدة فواعل ومتغيرات، على خلاف الأقاليم والدول الأخرى التي أشرنا إليها سابقاً. إذ تتفاعل في العراق الجوانب الاقتصادية مع المتغيرات السياسية والعسكرية والاجتماعية.

من البديهي أن أولى الأولويات التي سيتأثر بها العراق هي موضوع تأمين صادراته من موانئ البصرة عبر مضيق هرمز، إذ تمر عبره 86-90% من صادرات العراق. ولا يتوقع أن تكون الناقلات العراقية بمنأى عن الاضطرابات. حالياً، تم فعلياً تقليص صادرات العراق النفطية من موانئ البصرة، كما يجري إيقاف ضخ النفط من حقول البصرة بسبب تكدس الشحنتات في الموانئ، وتجري عمليات تقييم لإيجاد منافذ تصديرية بديلة.

سيكون العراق بحاجة إلى تأمين أكثر من 6 مليارات دولار شهرياً لدفع فواتير المرتبات والأجور والتشغيل، إلا أن الأوضاع في جنوب موانئ البصرة لا ترجح القدرة على تأمين هذه المبالغ. سيكون أمام العراق البحث عن منافذ تصديرية عبر مناطق أخرى، مثل موانئ البحر الأحمر، وميناء العقبة عبر الأردن، وتركيا من خلال جيهان، وسوريا عبر طرطوس. ومن وجهة النظر الاقتصادية، يحتاج العراق إلى دبلوماسية اقتصادية تسعى لتجاوز الخلافات الحالية

في المنطقة لضمان استقرار يسمح بالخروج من الأزمة بأقل الخسائر. إن ارتفاع تكاليف الشحن البحري سيدفع المشتريين إلى البحث عن منصات أخرى لتصدير النفط، مما يرجح خسارة العراق لبعض المشتريين. كما سيترتب على العراق دفع تكاليف تشغيل حقول النفط حتى وإن توقفت الصادرات.

وسيتأثر قطاع الكهرباء في العراق في القدرة على تشغيل محطات الطاقة الكهربائية، نظراً لاحتمالية صعوبة تأمين وصول الغاز إلى المحطات، سواء كان الغاز القطري أو الإيراني. أما بالنسبة للمشاريع الاستراتيجية، مثل ميناء الفاو الكبير وطريق التنمية، فإن ارتفاع تكاليف شحن المواد والعمليات العسكرية الدائرة سيدفع إلى توقف القدرة التشغيلية لميناء الفاو وتأجيل الخطط التنفيذية المتعلقة بطريق التنمية. وسيكون أمام القائمين في الحكومة العراقية العمل على تعزيز الحوكمة في قطاع الطاقة المحلي لإيجاد منافذ تمويلية جديدة. كما سيتأثر العراق في حال انخراط الفصائل المسلحة في استهداف المنشآت التابعة للتحالف الدولي، أو تضرر منشآت الطاقة بسبب ظروف الاشتباك، مما قد يؤدي إلى توقف شبه تام في مفاصل التصدير.

قد تكون الحكومة العراقية أمام وضع صعب في الأيام القادمة، إذ من المحتمل أن تزداد الضغوط الغربية لمواجهة الفصائل المسلحة، أو التوجه نحو فرض عقوبات اقتصادية على العراق، وبالتحديد على الركيزتين الأساسيتين لاستقرار الأوضاع الاقتصادية، وهما البنك المركزي العراقي وشركة تسويق النفط العراقية (سومو).

يتوقع أن تعمل الحكومة العراقية على مراجعة الخطط التنموية وأولويات الإنفاق، وخفض فاتورة الأجور، كما قد تتوقف عن بعض المشاريع الطموحة. كما أن التراجع الاقتصادي في منطقة الخليج، وارتفاع الرسوم الكمركية وتكاليف الشحن العالمية، سيقود إلى تراجع الأهمية الاقتصادية للعراق لدى دول المنطقة، وانخفاض قيمة الصادرات إلى العراق، مما يعني انخفاض الإيرادات الضريبية والرسوم الداخلة إلى المالية العامة.



لِدَوْلَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُّشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
